ومنع العودة إلى الأعمال العدوانية بين مختلف الميليشيات والطوائف. كان بإمكان الجيش اللبناني أن يقوم بمهمة في مخيمات اللاجئين، لكنه لم يكن، في ذلك الوقت، يملك القوة لفرض النظام على بيروت الغربية بأسرها في ظل هذه الظروف. ويمكن الافتراض بأنه لولا دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية فإن العديد من الأعمال الوحشية كان يمكن لها أن ترتكب في غياب أية سلطة حقيقية، ويمكن عندها للرأي العام العالمي أن يلقي المسؤولية على اسرائيل لأنها امتنعت عن العمل.

٧٤ ــ رئيس الوزراء ووزير الدفاع فسرا مسألة مشاركة الكتائبيين في دخول بيروت الغربية، بقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥. إننا لا نستطيع قبول هذا المنطق. وعلى الرغم من أن المناقشات في اجتماع ١٩٨٢/٦/١٥ (المستند ٣٥) حول خطة جيش الدفاع الاسرائيلي بعدم دخول بيروت، أشارت إلى قيام الكتائبيين بهذا العمل بدعم من جيش الدفاع الاسرائيلي، فان الحالة عندها كانت مختلفة كلياً عن تلك التي انبثقت فجأة. فخلال مناقشة ١٩٨٢/٦/١٥، كان [الفدائيون] والقوات السورية ما يزالون في بيروت الغربية. كما أن الصورة العسكرية بأسرها كانت مختلفة عن تلك التي نشأت بعد أن تمت مغادرتهم وبعد اغتيال بشير. على أية حال، حتى وإن كانت المشاركة الكتائبية لم تتم استنادا إلى القرار الرسمي لمجلس الوزراء في ١٩٨٢/٦/١٥، فإننا لم نجد سببا لاثارة اعتراضات على هذه المشاركة، في الظروف التي استجدت بعد اغتيال بشير. اننا نود أن نؤكد أننا نتكلم الآن عن المشاركة الكتائبية في ما يتعلق بدخول بيروت الغربية، وليس عن الدور الذي كان مقدراً لهم أن يلعبوه في المخيمات.

إن المطالبة الاسرائيلية بالمشاركة الكتائبية في القتال، كانت عامة ومفهومة، وكانت هنالك، إلى حد ما، أسباب سياسية وكذلك عسكرية لهذه المشاركة. إن السؤال العام حول العلاقة مع الكتائبيين وإقامة التعاون معهم هو سؤال سياسي بارز، ويمكن أن ينشأ حوله خلاف مشروع في الرأي والنظرة. ولا نجد أي مبرر لكي نجزم بأن قرار هذه المشاركة كان غير مبرر، أو أنه كان من الضروري عدم اتخاذه.

٧٥ ــ لكن، مسألة تسويغ قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمات في الظروف المستجدة، هي مسألة أخرى، من خلال وصف الأحداث، المبين أعلاه. فمن الواضح، من خلال الشهادات المقدمة إلينا، إن القرار اتخذ من قبل وزير الدفاع بالتعاون مع رئيس الاركان، وأن رئيس الوزراء لم يعلم به قبل جلسة مجلس الوزراء التي عقدت مساء ١٩٨٢/٩/١٦. سوف نترك لقسم آخر من هذا التقرير، الذي سيعالج المسؤوليات الشخصية لأولئك الذين وجهت إليهم الملاحظات بموجب المادة ١٥ (أ) من القانون، مناقشة مسألة وقوع مسؤولية شخصية على عاتق وزير الدفاع أو رئيس الأركان بالنسبة لما حدث بعد ذلك في المخيمين على اثر قرار إدخال الكتائبيين إلى هناك. وسنناقش هنا هل انه كان من الممكن التنبؤ بأن دخول الكتائبيين إلى المخيمين، حيث يصبحون مسيطرين على المنطقة التي يقيم فيها المدنيون الفلسطينيون، سوف يقود إلى مذبحة، كما حدث فعلاً.

إن قادة الحكم في اسرائيل، وقادة جيش الدفاع الاسرائيلي، الذين استمعنا الى شهاداتهم، كانوا في اغلب الأحيان، جازمين في نظرتهم بأن ما حدث في المخيمين كان غير متوقع من جهة طبيعة الكارثة. وتم التشديد في الشهادات والحجج التي قدمت إلينا على أن هذه المسألة، يجب أن لا تناقش في ضوء الادراك المتأخر، بل علينا أن نكون حريصين في حكمنا من دون أن نأخذ في الاعتبار ما جرى فعلاً. إننا نقر، بأننا مطالبون بحذر خاص كي لا نقع في فخ الادراك المتأخر. غير أن الحذر لا يعفينا من واجب دراسة ما إذا كان الأشخاص الذين يفكرون ويتصرفون بشكل عقلاني كانوا ملزمين، عندما اتخذ قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمات، أن يروا مسبقاً، نتيجة المعلومات التي يمتلكها كل فرد منهم ونتيجة المعرفة العامة، بأن دخول الكتائبيين إلى المخيمات كان يحمل مخاطر مذبحة، وأن لا وجود لاحتمال ضئيل بأنها لن تحصل بالفعل. في هذه المرحلة من النقاش، لن نتوقف كي نتفحص المعلومات الخاصة التي يمتلكها الأشخاص الذين أرسلت إليهم الملاحظات بناء على المادة ١٥ (أ) من القانون. لكنا سنتفحص المعرفة التي يملكها كل من لديه بعض الخبرة في موضوع